



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/03(01/21)107/03 - م معدل (0328)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (107)

اللجنة الاجتماعية

المذكرات الشارحة

للبنود المدرجة على مشروع جدول الأعمال

عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 31 يناير/ كانون ثان 2021

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
3	<p>تقرير الأمين العام:</p> <p>- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p> <p>- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (106) و(107) - الجوانب الاجتماعية.</p>	البند الأول:
5	<p>الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) - الجوانب الاجتماعية.</p>	البند الثاني:
10	<p>مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة".</p>	البند الثالث:
20	<p>تمويل أنشطة مُدرة للدخل لصالح بعض النساء الأراامل والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن.</p>	البند الرابع:
27	<p>التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.</p>	البند الخامس:
33	<p>تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:</p> <p>- الدورة (40) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/12/17).</p> <p>- الدورة العادية الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية (عبر تقنية "فيديو كونفرانس": 2020/12/21).</p>	البند السادس:

البند الأول: تقرير الأمين العام:

- 1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (106) و(107) - الجوانب الاجتماعية.

مذكرة شارحة

بشأن

تقرير الأمين العام

1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (106) و(107)

(الجوانب الاجتماعية)

—

عرض الموضوع:

عملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقوم الأمانة العامة بإعداد تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات المجلس ونشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي انعقاده.

(التقرير بمجلد مستقل)

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
د.ع (31) - الجوانب الاجتماعية.

مذكرة شارحة

بشأن

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) - (الجوانب الاجتماعية)

عرض الموضوع:

- كلف مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورتيه (16) (تونس: 2004) و(18) (الخرطوم: 2006) المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسئولية إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي يُعرض عليه، ودراسة التقارير المُعدّة من قبل المجالس الوزارية العربية والمنظمات العربية المتخصصة وعرض مقترحاته بشأنها على القمة العربية.

- تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد بموجب قراره رقم 1406 د.ع (67) (فبراير: 2001) المعايير التي يتم في ضوئها عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية، وهي كما يلي:

" * أن تكون هذه الموضوعات ذات أولوية نسبية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتراعي الدور الحكومي المباشر وغير المباشر فيها.

* أن تتقارب وجهات النظر حولها بين مختلف الدول العربية بحيث يحقق عرضها النتائج المنشودة.

* أن يكون قد تم بحثها في إطار الآليات القائمة للعمل العربي المشترك.

* أن تُقدم للقمة مدعومة بالدراسات والأبحاث اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وقد أكد الوزراء على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به القمة في معالجة الموضوعات التي تتوزع مسؤولياتها بين عدد من الوزارات في داخل الدول وتتطلب معالجتها التنسيق بين مختلف هذه الجهات داخل الدولة."

- أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (25) بتاريخ 2014/3/26 القرار رقم (605) الذي نص في فقرته (ب) على: "تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ببدء الإعداد للملف الاقتصادي والاجتماعي للدورات العادية لمجلس الجامعة التحضيري للقمة اعتباراً من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام". ويعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (105) بتاريخ 2020/2/6، أصدر القرار رقم (2262) الذي تضمن ما يلي:

1- الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المُقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة

الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31):

- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة

(2019/1/20).

- الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي.
 - إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
 - الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- 2- دعوة الدول الأعضاء لموافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وذلك في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخه.
- في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم أجمع لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19"، واتخاذ التدابير الوقائية من هذا الفيروس، فقد تم تأجيل عقد الدورة (31) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وتم عرض موضوعين إضافيين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (106) وأصدرت القرار رقم (2279) بتاريخ 2020/9/3، الذي نصت فقرته الثانية والثالثة على:
- 2- الإحاطة علماً بإضافة الموضوعين التاليين إلى الموضوعات الاجتماعية المقترح تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (31)، بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2262) د.ع (105) بتاريخ 2020/2/6، وهما:
- دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية.
 - بيان مجلس وزراء الصحة العرب حول وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19).
- 3- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة لموافاة الأمانة العامة بأية موضوعات إضافية تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وفق المعايير المقررة لهذا الغرض، وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخه.
- في إطار متابعة تنفيذ الفقرة الثالثة من القرار رقم (2262) المشار إليه سابقاً، وجهت الأمانة العامة المذكرتين رقم (5/3654/20) بتاريخ 2020/9/21، والمذكرة رقم (5/4218/20) بتاريخ 2020/11/2، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة، تطلب موافاتها بالموضوعات الاجتماعية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وفقاً للمعايير المشار إليها.
- وفي ذات الإطار، أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في دورته العادية (40) القرار رقم (914) بتاريخ 2020/12/17، (مرفق) الذي نصت فقرته الثانية من ثانياً على:
- 1- 2- اعتماد الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي كوثيقة استرشادية، بالصيغة المرفقة، ورفعها إلى الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، للنظر في اعتمادها.
- المقترح المطلوب:**
- الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.



قرار

بشأن : الموضوعات المرتبطة باختصاص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في إطار القمة العربية

1- الإعداد والتحضير للدورة (31)

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الأربعين،

بعد إطلاعه على :

- مذكرة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس،
- والقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (ق.ق:605 د.ع (25)-
2014/3/26)، ورقم (ق.ق:748 د.ع (30)-ج3-2019/3/31)، ورقم (ق.ق:756 د.ع
(30)-ج3-2019/3/31)، ورقم (ق.ق:761 د.ع (30)-ج3-2019/3/31)، ورقم
(ق.ق:773 د.ع (30)-ج3-2019/3/31)، ورقم (ق.ق:774 د.ع (30)-ج3-
2019/3/31)، ورقم (ق.ق:775 د.ع (30)-ج3-2019/3/31)،
- وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2229- د.ع 104-2019/9/5)، ورقم
(ق2262- د.ع 105-2020/2/6)، رقم (ق2279- د.ع 106-2020/9/3)،
- وقرارات مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب المشترك رقم ورقم (ق:880 د.ع
(39)- 2019/12/17)، (ق:887 د.ع (39)- 2019/12/17)،
- وتقرير وتوصيات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الخامسة
والسبعين (28 أكتوبر/ تشرين الأول 2020)،
- وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب،

* وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة الفنية،

* وبناء على مشاورات أصحاب المعالي الوزراء أعضاء المجلس،

يُقرّر

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة:

1- الإحاطة علماً بجهود فريق العمل المشكل من الوزارات المعنية في الجمهورية التونسية، والأمانات الفنية للمجالس الوزارية العربية المتخصصة (الشؤون الاجتماعية - الصحة - العدل، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية)، التابعين للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في إطار تنفيذ الفقرة رقم (3) من قرار القمة العربية في الجمهورية التونسية مارس 2019، رقم (773)، باعتماد الاستراتيجية العربية لكبار السن، وإعداد مشروع قانون عربي إطاري استرشادي لحماية ودعم حقوق كبار السن.

2- توجيه الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، على جهودهم بالتعاون مع فريق العمل المشار إليه في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار، ودعوتهم لمواصلة دعم جهود الفريق في إطار تنفيذ قرار القمة العربية رقم (773).

3- الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذها قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية في دورتها (30) (الجمهورية التونسية: 2019)، ورفع هذه الإجراءات إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته (31)، ضمن متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية.

ثانياً: الموضوعات المرفوعة إلى الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة:

1- التأكيد على قراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (ق 880 د.ع 39)، (2019/12/17)، ورقم (ق 887 د.ع 39)، (2019/12/17)، بشأن رفع موضوعي الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي، وإنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي الاجتماعي بدولة فلسطين، إلى أعمال الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

2- اعتماد الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي كوثيقة استرشادية، بالصيغة المرفقة، ورفعها إلى الدورة (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، للنظر في اعتمادها.

[ق 914 د.ع 40، (2020/12/17)

البند الثالث:

مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة".

مذكرة شارحة

بشأن

مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة"

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (37/25) بتاريخ 2019/7/14، من المندوبية الدائمة لجمهورية السودان، بشأن اقتراح عرض مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة"، على مشروع جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (مرفق).
- أشارت المذكرة إلى أن المقترح هو وضع استراتيجيات وسياسات لحماية ورعاية المرأة في القطاع غير المنظم، مع التركيز على فئتي "بائعات الشاي والقهوة" و"بائعات الأطعمة الجاهزة". واستعرضت جهود الجمهورية السودانية بشأن دعم مشاركة المرأة السودانية في العمل الانتاجي من خلال البرامج والاستراتيجيات الوطنية.
- تناول المقترح عدداً من الوسائل التي يمكن من خلالها حماية النساء العاملات في القطاع غير المنظم، ومنها: إجراء دراسات، إنشاء قاعدة بيانات لحصرهن، توفير ضوابط ولوائح ووضع سياسات واستراتيجيات في هذا المجال.
- قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على أعمال الدورة (104) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر بشأنه القرار (2252) بتاريخ 2019/9/5، الذي نص على:
"إحالة مقترح جمهورية السودان بشأن "مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم - بائعات الشاي والأطعمة"، إلى لجنة المرأة العربية لدراسته، وعلى أن تقوم اللجنة بالاستئناس بالقانون الاسترشادي العربي حول التأمين الصحي، والاستراتيجية العربية لصحة الأمهات والأطفال والمراهقات، المعتمدين من مجلس وزراء الصحة العرب، تمهيداً لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة".
- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/4941) بتاريخ 2019/9/17، إلى المندوبية الدائمة لجمهورية السودان، مرفق بها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.
- كما وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (5/5756) إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها الملاحظات الواردة إليها من جمهورية مصر العربية حول المشروع المشار إليه.
- وتنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2252)، قامت الأمانة العامة بعرض "مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم" بائعات الشاي والأطعمة"، على أعمال الدورة (39) للجنة المرأة العربية، يومي 9-10/2/2020، والتي أصدرت توصية في هذا الشأن التي نصت على "الترحيب بمشروع حماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة المقدم من جمهورية السودان، وتكليف الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة".

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المقرر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

PERMANENT MISSION
OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN
TO THE LEAGUE OF ARAB STATES
CAIRO



المنشورية الدائمة لجمهورية السودان
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

07955

الرقم: س.س.م/اقتصادي/37/25

التاريخ: 14 / 7 / 2019م

14 JUL 2019

تهدي المنشورية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ، وبالإشارة إلى مذكرة الأخيرة بالرقم 5/3078 بتاريخ 9/يونيو/2019م . تتشرف المنشورية بأن ترفق طيه المذكرات الشارحة ومشاريع القرارات الخاصة بالموضوعات الاجتماعية التي ترغب الجهات المختصة بجمهورية السودان في إدراجها على مشروع جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (104) التي ستعقد خلال الفترة 1-5/9/2019م .

وتفتنر المنشورية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية هذه السانحة لتعرب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق تقديرها واحترامها .



إلى-

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

٣ شارع الأبراهيمي - جاردن سيتي - القاهرة - تليفون : ٢٧٩٤٩٦٦١ فاكس : ٢٧٩٤٢٦٩٣
3 Elebraheme St.- Garden City - Cairo Tel.: 27949661 Fax: 27942693

بسم الله الرحمن الرحيم

منكرة شارحة

بشأن

مقترح جمهورية السودان مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم

(باتعات الشاي والاطعمة)

مقدمة :-

القطاع غير المنظم هو الذي يعمل به نسبة كبيرة من الافراد لايمتلكون مهارات كافية ولاراس مال كاف فيتوجهون الى مهن بسيطة تناسب قدراتهم ومهاراتهم ورأس المال يأتي من الادخار الشخصي أو إسهام الاسرة.

بالرغم من أن السودان غني بثرواته الزراعية والحيوانية بالاضافة الى ولوج مجال انتاج وتصدير الذهب، إلا أن السودان يعاني مشاكل اقتصادية لعوامل خارجية أبرزها الحصار الاقتصادي والديون بالاضافة الى العوامل الداخلية من حروب وصراعات ونزاعات قبلية وحركات مسلحة والتي ساهمت في نزوح من مناطق الإنتاج الى عواصم الولايات حيث تأثرت الخدمات الصحية والتعليمية تبنت الدولة سياسات الاصلاح الاقتصادي برفع الدعم عن المحروقات والتي أثرت سلباً في زيادة اسعار السلع الضرورية مما ساهم في زيادة نسب الفقر والعمالة الهامشية.

رعاية لتوفير قدر من العيش الكريم لاسرهن حيث يساهم في توفير الدخل وتخفيف حدة الفقر.

النزاعات والحروب والدوافع الاقتصادية ومسئولية النساء المباشرة عن الاسرمن أهم أسباب انخراط النساء في العمل غير الرسمي مما يحتاج إلى التدخل من قبل مؤسسات الدولة الرسمية والطوعية لتقديم خدمات الرعاية والحماية بالإضافة الى خدمات التعليم لابنائهن حتي لا يصبحوا مشردون او أطفال شوارع.

الهدف :

وضع استراتيجيات وسياسات لحماية ورعاية المرأة في القطاع الغير منظم وتعزيز دورها في دفع عجلة التنمية .

عرض الموضوع :

حظيت المرأة السودانية بمشاركة واسعة في العمل الانتاجي على مر العصور تبنت الدولة عدد من البرامج والتدخلات العاجلة فكانت إستراتيجية المبادرة الوطنية للدعم الاجتماعي والتي اشتملت على ثمان مكونات (الدعم الاجتماعي، التأمين الصحي، تنمية المرأة الريفية القرض الحسن، المسؤولية الاجتماعية والمشروعات الانتاجية).

كما تبنت الدولة مشروعات التمويل الاصغر لتمويل الشرائح الضعيفة عبر سياسات بنك السودان وموجهاتها بتخصيص 12% من سقفوات التمويل لتمويل الشرائح الضعيفة

• ايجاد قاعدة بيانات لحصرهن

• ايجاد إدارة معنية بتنفيذ ومتابعة المشروعات والبرامج

وتبنت عدد من المحافظ بمصرف الادخار كمحافظة المرأة الريفية والخريج ومحفظه لتمويل الاشخاص ذوي الاعاقة.

وضعت الدولة عدد من الاستراتيجيات والسياسات لتمكين المرأة فكانت السياسة القومية لتمكين المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة إحدى محاور السياسة وجاء التركيز بتنمية المرأة الريفية. غير ان المرأة فى القطاع غير المنظم تعاني من عدم الوصول الى أبسط حقوقها فى التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية ، وعدم وجود قواعد بيانات ومنظومة قانونية لهن، وتعرضهن لمخاطر كثيرة ما يؤثر على أوضاعهن.

بالتعات الشاي والقهوة :

تأتى مهنة بيع الشاي والقهوة فى المرتبة الاولى من حيث الاهمية وهى مهنة لاحتياج الى رأس مال كبير ولا مجهود كبير حيث تقوم المرأة وحدها بعمل الشاي والقهوة وتوزيعها

بالتعات الاطعمة الجاهزة :

تحتاج الى رأس مال وأدوات ومهارة فى الطهي وتحتاج الى مساعدين ويشكل عامل المنافسة دورا هاما فى نجاح المشروع واستمراريته .

الوسائل:

- إجراء دراسات
- توفير ضوابط ولوائح
- ايجاد قاعدة بيانات لحصرهن
- ايجاد إدارة معنية بتنفيذ ومتابعة المشروعات والبرامج

- وجود سياسات واستراتيجيات

المحاور

محور الحماية الاجتماعية والرعاية

- تغطية التأمين الصحي للمرأة في القطاع غير الرسمي
- تقديم مساعدات مادية وعينية
- سن قوانين ولوائح لحماية المرأة في القطاع غير رسمي في الشوارع والاماكن العامة

محور كسب العيش

- مشروع القرض الحسن
- تملك مشروعات انتاجية

محور تنمية المهارات وبناء القدرات

- التدريب في المجال الحرفي لتنمية المهارات
- ربط التدريب وبناء القدرات بالتقنيات الحديثة
- التأهيل و تملك المهارات الانتاجية

محور التوعية والمناصرة

- برامج توعية عبر الوسائط الاعلامية
- ورش العمل والسمنارات لمناصرة المرأة في القطاع غير الرسمي وتعزيز دورها في التنمية.

محور البناء المؤسسي

- تأسيس إدارات تحني بالمرأة في القطاع غير الرسمي وجود إدارات معنية بالمرأة في القطاع غير الرسمي على المستوى الاتحادي والولائي والمحلى بمهامها واختصاصاتها.
- تزويد الادارات بمعينات العمل ، إنشاء نظام معلومات وربط شبكي بين المستوى الوحدات الادارية، المحليات ، الولاىى والاتحادي
- انشاء قاعدة بيانات لتسجيل وتحليل بيانات المرأة في القطاع غير الرسمي
- تشكيل لجان تنسيقية على المستوى الاتحادي والولاىى لمتابعة تنفيذ برامج ومشروعات المرأة في القطاع غير الرسمي
- وجود لجنة تنسيقية قومية وولائية تضم مؤسسات الحماية الاجتماعية

محور التقييم والمتابعة والتقارير

- تأسيس نظام تقييم ومتابعة
- دراسة للتقييم والمتابعة، تقارير شهرية وربيع السنوية، نصف سنوية وسنوية

- تنظيم دورات تدريبية في التخطيط، التقييم والمتابعة، كتابة التقارير وإدخال البيانات وتحليلها
- إدارات معنية المرأة في القطاع غير الرسمي مزودة بأجهزة ونظم معلومات.

المخرجات:

- وجود إدارات معنية بالقطاع غير المنظم لمتابعتهم وحمايتهم على المستوى المحلي والقومي
- تأسيس مظلة لحماية القطاع غير المنظم على المستوى الإتحادي والولائي والمحلي.
- توفير خدمات الضمان الاجتماعي من خلال الحصول الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية لهذا القطاع (بطاقات تأمين علاجية، مساعدات،
- توفير ودعم مشروعات انتاجية، مشروعات المال الدوار، التمويل الاصغالي الخ.....)، وربطهم بمؤسسات التمويل الأصغر.
- توفير برامج تدريبية لصفق مهاراتهم وتنمية وتطوير مقدراتهم.
- توفير برامج توعية

نوصى بـ:

توفير بيانات عمل سالمة وامنة

توفير شبكة امان صحي لهذه الفئات

دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

البند الرابع:

تمويل أنشطة مُدرّة للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن.

مذكرة شارحة

بشأن

تمويل أنشطة مُدرةً للدخل لصالح

بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (780) بتاريخ 2019/12/5 من المندوبية الدائمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، مرفق بها خطاب السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، الذي تضمن إدراج موضوع تمويل أنشطة مُدرةً للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن، على مشروع جدول أعمال الدورة (39) للجنة المرأة العربية التي عقدت يومي 9-10/2/2020، وأررفت مذكرة المندوبية مذكرة شارحة لهذا المشروع مصحوب بدراسة مالية. (مرفق).
- أشارت المذكرة الشارحة الواردة من الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ترغب في خلق موارد اقتصادية للأسرة لتعزيز قدراتها الإنتاجية من خلال برنامج لأنشطة مُدرةً للدخل لعدد 100 امرأة بواقع (17 امرأة لكل ولاية) بمبلغ إجمالي 3340000 أوقية، بما يعادل في حدود مبلغ \$90270، وذلك حسب التغيرات في سعر الصرف.
- كما أشارت المذكرة إلى أن هذا المشروع يأتي في إطار ما طرأ على المجتمع الموريتاني من تحولات في نمط الحياة بفعل الانتقال من الوسط الريفي إلى المدن إثر تلاحق موجات الجفاف منذ السبعينات وما نتج من تغيير الروابط الاجتماعية، وفي ضوء أن 31% من الزيجات الأولى تنتهي بالطلاق وفق المسح الديموغرافي الصحي في موريتانيا 2001/2000.
- أوضحت المذكرة أنه مع ازدياد عدد المعيلات للأسر وتدني فرص نفاذ الأسر وخاصة الفقيرة منها إلى الموارد، وكذلك مع نقص تامين دور الأسر المنتجة الهام في مكافحة الفقر، ومع ضعف قدرات الميزانية الأسرية والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية لتفكك عدد كبير من الأسر، اقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية هذا المشروع.
- بناءً على ما تقدم، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على أعمال الدورة (39) للجنة المرأة العربية، التي عُقدت يومي 9-10/2/2020، وأصدرت توصية في هذا الشأن نصت على "الترحيب بمقترح "أنشطة مُدرةً للدخل لصالح بعض النساء الأرمال والمعوزات من أجل مساعدتهن على إعالة أسرهن" المقدم من الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتكليف الأمانة العامة، القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة".

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالتخاذ ما يراه مناسباً.

AMBASSADE
DE LA
REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
114, Rue mohleddine Abu El Ez
El Mohandessin, Dokki, Le Caire
Tel.: 37490671 - 37491048



سفارة
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
114 ش محي الدين أبو العز - المهندسين - الدقي - القاهرة
تليفون : ٣٧٤٩١٠٤٨ - ٣٧٤٩٠٦٧١

القاهرة في: 2019/12/05

رقم القيد: 780 / س ن / 2019

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية لدى جامعة الدول العربية
أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة
المرأة والأسرة والطفولة) ،

بالإشارة إلى المنكرة رقم 5/5904 بتاريخ 2019/11/5 ، تتشرف المندوبية بأن
تحيل اليكم - مرفقا - الرسالة رقم 390 بتاريخ 2019/12/4 الموجهة من طرف معالي
الدكتورة/ ن أم دفا كان، وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة إلى سعادة الدكتورة/
هيفاء أبو غزالة ، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية المرفقة بورقة
توضيحية بشأن مشروع بناء للتكوين المهني للأطفال المعاقين والأنشطة المدرة للدخل
لصالح النساء في وضعيات صعبة ، مصحوبة بدراسة مالية لكل منها .



وتغتتم المندوبية هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها واحترامها ،،،،،

14248

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

05 DEC 2019

(إدارة المرأة والأسرة والطفولة)

République Islamique de Mauritanie
Honneur - Fraternité - Justice
Ministère des Affaires Sociales
de l'Enfance et de la Famille



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرفا - إخاء - عدل
وزارة الشؤون الاجتماعية
والطفولة والأسرة

N° 000-0390 /MASEF/M ✓

Nouakchott, le 04 Dec 2019

La Ministère الوزارة

الى سعادة السيدة / هيفاء أبو عزالة الأمين العام المساعد
لجامعة الدول العربية رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية
ومن خلالها الى إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الموضوع : جوابا حول المشاريع المقدمة للتمويل
المرجع : الرسالة رقم 5/ 5904 بتاريخ 05 نونبر 2019

سادة المعالجة

معدت بقلتي رسالتكم الجوابية، وخصوصا ما تفضلتم به من أن موضوع تمويل مشروع بناء مركز للتكوين المهني لصالح الأطفال في وضعية إعاقة سيعرض على أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الطفولة العربية المقرر عقدها بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال العام 2020.

وكذلك تمويل أنشطة مدرة للدخل لصالح بعض النساء الأامل والمعوزات من أجل مساعدتهن في إعالة أسرهن والذي سيعرض على جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة المرأة العربية والتي سوف تعقد بالمملكة العربية السعودية يومي 9 - 10 فبراير 2020.

ونزولا عند رغبتكم في أن يشفع المشرعون بذاكرة شارحة فقد قامت المصالح الفنية التابعة لنا بالقيام بما يلزم وقد صبجنا المذكرة الشارحة بكشوف كمية لتكلفة المشرعين.

مع كامل التقدير والاحترام



فاكس : 00 222) 45 25 71 56 Fax : هاتف : 00 222) 45 25 80 18 Tél:

1

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
 نواكشوط - عاصمة
 وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

ورقة توضيحية (شارحة) حول المشاريع المقدمة للتمويل في إطار جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية في بلدان الدول العربية

إلى بناء وجهات نظر إيجابية وتكوين الأبطال ذوي الإعاقة.

يتصدر موضوع الإعاقة اهتمامات السلطات العمومية في موريتانيا من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات تتعلق في المقام الأول بتعزيز الأطاريح القانوني والمؤسسي، وتصور وتلقي العديد من البرامج الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة بالتركيز على شريحة الأطفال ذوي الإعاقة.

وفي هذا الإطار صادقت الحكومة على الأمر القانوني رقم 2006/0048 المتضمن حماية الأشخاص من ذوي الإعاقة و الانضمام للاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين، كما تم تشكيل لجنة حكومية متعددة القطاعات يسند إليها إعداد وتنفيذ خطة وطنية شاملة ترفع مكانة و دور الشخص المعاق في المجتمع بالتشاور مع الاتحادية الوطنية لمنظمات الأشخاص المعاقين، هذا فضلا عن تخصيص الدولة بدنا سنويا معتبرا من ميزانيتها لاقتناء المساعدات الفنية من: كراس و عصي بيضاء ... الخ ، و كذا لتسيير الإدارة المركزية للأشخاص المعاقين و مركز حماية و تكوين الأطفال ذوي الإعاقة بطاقة استيعابية محدودة لا تتجاوز مائتي مقعد، ومع استمرار الجهود وضلت الطاقة الاستيعابية 408 تلميذ يتوزعون 21 قاعة ويسهر على تأطيرهم طاقم من 21 مكون .

و اخذا بعين الاعتبار للإقبال المتنامي على هذه المؤسسة ولكونها الوحيدة من نوعها في البلد ولاعتبارات أخرى سيتم التطرق إليها لاحقا فقد تنامي التفكير في إعادة بناء المركز ليضم 50 قاعة و 60 مكون كي تصل طاقته الاستيعابية إلى 650 تلميذ.

إنه و بالرغم من كل الجهود المبذولة فإن الحاجة ما تزال ملحة لتوسيع دائرة استقبال هؤلاء الأطفال من أجل توفير التكوين المتخصص لهم في ظروف أحسن مما هي عليه الآن.

ومن بناء المركز على أسس جديدة كذلك كون البناية الحالية غير مؤهلة المبنى متهالكه ومنطقة تواجد غير ملائمة، لذا منحت السلطات العمومية قطعة أرضية لتشييد هذا المركز. وعليه فإن وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة تلوي تشييد وتجهيز مركز ذو طاقة استيعابية تكفي الحاجة لاستقبالهم بتوفير الحماية والتكوين الذين هم في أمس الحاجة لهما، وذلك بتكلفة تقدر بما يناهز 225.000 دولار، وتتوجه إلى جامعة الدول العربية من أجل الحصول على تمويل بناء المركز المذكور أو القيام بالتمنصيرة لصالحه. وسجدون مرفقا كشفًا كميًا بتكلفة بناء المركز:

كشف كمي لبناؤ مقر المركز

المادة	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة بالدولار	المبلغ الإجمالي بالأوقية القديمة
بنود التنظيف	م3	300	100 دولار	30.000 دولار
خرسانة مسلحة بسميل متر	م3	70	130 دولار	8100 دولار
خرسانة مسلحة بسميليات	م3	150	130 دولار	19500 دولار
خرسانة مسلحة لون كرين	م3	150	130 دولار	19500 دولار
خرسانة مسلحة للاعمدة	م3	540	150 دولار	81000 دولار
خرسانة مسلحة للاعمدة الطوية	م3	335	136 دولار	45.560 دولار
الطلاء	م2	جزائي	1326 دولار	6000 دولار
اليد العاملة				16.000 دولار
المجموع				225.660 دولار

ملاحظة :

المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية 5500 متر مربع ،
مبنيهاً لبناؤ أربع مقارات لثلة الضم، المغلوقين، الترخيد، الإضافة الأهلية، عبارة عن مراكز بالإضافة إلى مقر الإدارة وبنك داخلي وبنيات الحراس و مطبخ و مكتبة

2- تمويل الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء معيلات الأسر

تعتبر الأسرة بوصفها نواة المجتمع، وإن فاصلا لمستقبله الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وحدة تنظيمية يتعاظم ويعزز دورها بظهور نتائج التحولات الحديثة التي يشهدها العالم على جميع الأصعدة و ما ينجم عن ذلك من اختلالات تؤثر في تركيبة المجتمع و انسجام مكوناته.

وقد تسارعت وتيرة التغيير في موريتانيا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بفعل التقني الكثيف والمشوارتي إثر تلاحق موجات الهجرات منذ السبعينات، وحيث أن هذه التحولات التي أثبتت ضغط الحياة ظهرا على حقب أنت إلى تغيير الروابط الاجتماعية خاصة في الوسط الحضري الذي اجتاحتته حسي الاستهلاك وتصلحات فيه عزى التضامن، فإن بنية الأسرة قد تزعزعت بعاملها بشكل قوي.

وهكذا فإن 31% من الزيجات الأولى تنتهي بالفلاخ وفق المسح الديموغرافي الصحي في موريتانيا 2001/2000، كذلك فإن المطلقات يزدادون مع التقدم في السن، وبطبيعة الحال يمكن إدراك التلنج المساوية لهذه الوظيفة على المجتمع ككل وعلى الشرائح الأكثر هشاشة في الخلية العائلية.

على مستوى الموارد الاقتصادية بالأخص من جهة تكتفي فرض نفاذ الاسر و خاصة الاسر الفقيرة الى الموارد (الملكية ، القروض ...) و يكشف التشخيص من جهة أخرى عن نقص في تكوين دور الاسر المتجدة بوضعها لحظة ارتكاز للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بكافة الفئات.

كما ان ضعف قدرات تسيير المناخل وخاصة الميزانية الاسرية أحد الأسباب الرئيسية في تفكك عدد هام من الاسر والمصاعب الاجتماعية الناجمة عن ذلك.

لذلك فإن الوزارة ترغب في خلق موارد اقتصادية للأسرة وتعزيز قدراتها الإنتاجية والتسييرية من خلال برنامجا بتمويلها لأنشطة مدرة للدخل في 100 بمعدل 17 امرأة لكل ولاية تقريبا، بمبلغ 30.000 أوقية لكل امرأة.

مشروع الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء معيلات الأسر

الأنشطة	عدد المستفيدات	عدد الولايات	المبلغ الفردي	المبلغ الاجمالي
القروض	100	06	30.000	3.000.000
تكوين المستفيدات	100	06	1.000	100.000
المقايمة والتكليم				240.000
المبلغ الإجمالي				ما يعادل 90270 3340.000 دولارا

البند الخامس:

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

مذكرة شارحة
بشأن
التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية

عرض الموضوع:

تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون العربي - الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية، أعدت الأمانة العامة التقرير المرحلي التالي بين دورتي المجلس (106-107) بشأن التعاون العربي - الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية:

أولاً: منتدى التعاون العربي - الصيني:

1- في مجال الصحة:

- في إطار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة وجمهورية الصين الشعبية، وجهت الأمانة العامة الدعوة لسعادة السيد لياو لبييانغ سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة لحضور أعمال الدورة العادية (53) لمجلس وزراء الصحة العرب التي انعقدت بتاريخ 2020/2/27، بمقر الأمانة العامة وإلقاء كلمة في جلستها الافتتاحية.
- أصدر مجلس وزراء الصحة العرب خلال هذه الدورة، القرار رقم (13) بشأن "التعاون العربي الصيني في المجال الصحي" الذي نصت فقرته ثانياً على "الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لتنظيم فعاليات الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة عام 2021".
- كما أصدر المجلس القرار رقم (21) بشأن "وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19)"، والذي تبني بموجبه البيان الصادر عن المجلس بشأن هذا الموضوع، والذي أشاد فيه بالإنجازات التي تحققت في جمهورية الصين الشعبية في مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد. كما أكد المجلس على تضامن مجلس وزراء الصحة العرب مع جمهورية الصين حكومة وشعباً ودعمه للجهود المبذولة من قبل الحكومة الصينية لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد وتثمين موقف الصين المنفتح في التعاون والشفافية بشأن مكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد.
- في إطار متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الصحة العرب الصادرة عن الدورة العادية (53)، وتعزيزاً للتعاون القائم في مجال الصحة بين كل من الأمانة العامة وجمهورية الصين الشعبية (اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة)، وبالتنسيق والتعاون مع بعثة الجامعة في بكين وسفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة، نظمت الأمانة العامة بتاريخ 2020/4/9، جلسة حوارية عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، ترأست خلالها السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية وفد الأمانة العامة، فيما ترأس عن الجانب الصيني، ممثل اللجنة الوطنية للصحة وتنظيم الأسرة. وقد شارك في اشغال هذه الجلسة خبراء صينيون متخصصون يمثلون أكاديمية العلوم الصينية والمركز الصيني

والتكنولوجيا الصينية بتاريخ 2015/9/11، والذي ينص على "تنظيم دورات تدريبية حول التكنولوجيا القابلة للتطبيق ونقل التكنولوجيا".

■ خاطبت الأمانة العامة بعثة الجامعة في بكين بموجب المذكرة رقم 5/4069/20 بتاريخ 2020/10/21 للمتابعة، حيث أنها لم تتلق رداً على مراسلاتها المشار إليها من نقطة الاتصال حتى شهر أكتوبر 2020، وطلبت موافقتها بأية مستجدات بشأن مخرجات الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني لنقل التكنولوجيا، وكذلك معلومات الاتصال بالشخص المعني بوزارة العلوم والتكنولوجيا والمركز العربي الصيني لنقل التكنولوجيا (CASTTC)، ولموافقتها بالدورات التدريبية التي ينظمها المركز العربي الصيني لنقل التكنولوجيا، ومستجدات التعاون العربي الصيني في مجال العلوم والتكنولوجيا والمختبرات المشتركة وبرنامج "Talented Young Scientists".

- أفادت بعثة الجامعة العربية ببكين بموجب مذكرتها رقم 516/2 بتاريخ 2020/10/27، بالتالي:

■ المركز لم ينظم أية دورات ميدانية أو تدريبية خلال هذه الفترة بسبب جائحة "كوفيد -19".

■ بشأن المختبرات المشتركة، أفاد الجانب الصيني بأنه في انتظار مرييات الجانب العربي حول هذا المشروع حتى يتسنى للطرفين دراسته، علماً بأن الأمانة العامة أثارت هذا الموضوع خلال اجتماعين سابقين مع الجانب الصيني عام 2019، كان أحدهما مع ممثلي السفارة الصينية بالقاهرة بمقر الأمانة العامة؛ حيث أفادوا بأن تنفيذ هذا المشروع، سيتم بشكل ثنائي فقط مع الدول العربية وليس من خلال الأمانة العامة.

■ فيما يتعلق بالمشروع الآخر مع المركز العربي الصيني لنقل التكنولوجيا (CASTTC) على هامش الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني لنقل التكنولوجيا، أفاد ممثلو المركز أنهم سيقومون بالتواصل مع وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية بهذا الشأن للإفادة، ولم تتلق الأمانة العامة أي ردود بهذا الشأن.

■ بشأن برنامج العلماء العرب: أفاد الجانب الصيني بأن هذا البرنامج توقف قبل عامين نتيجة العديد من الأسباب، أهمها: عدم تطابق اختصاصات المرشحين مع الشروط المقترحة من الجانب الصيني.

- تلقت الأمانة العامة رسالة عبر البريد الإلكتروني من نقطة اتصال الجانب الصيني بتاريخ 2020/11/4، مرفق به إشعار وزارة العلوم والتكنولوجيا في جمهورية الصين الشعبية بشأن إرشادات تطبيق الدفعة الأولى من مشاريع الصين عام 2021 على المستوى الدولي، في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

- قامت الأمانة العامة بإرسال رسالة عبر بريد الكتروني بتاريخ 2020/11/30، للاستفسار حول كيفية تعزيز التعاون بين الجانبين في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في مجال نقل التكنولوجيا في سبتمبر 2019 بجمهورية الصين الشعبية.

3- في مجال حوار الحضارات:

- استناداً إلى البرنامج التنفيذي لمنندى التعاون العربي الصيني بين عامي 2018-2020، وتنفيذاً لإعلان تشنغدو الصادر عن الدورة الرابعة لاجتماع وزراء الثقافة الصيني - العربي، الذي عقد بتاريخ 2018/10/25 بالصين، بمشاركة وزراء الثقافة بالدول العربية ووزراء الثقافة لجمهورية الصين الشعبية، والذي أوصى بالعمل على توقيع مذكرة تفاهم بشأن آلية التعاون الثقافي بين الجانبين، قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة والسياحة بجمهورية الصين الشعبية بشأن تعميق آلية التعاون العربي الصيني في مجال الثقافة، وأرسلت الأمانة العامة مشروع مذكرة التفاهم إلى الجانب الصيني. وفي هذا الإطار تلقت الأمانة العامة مذكرة بعثة الصين رقم (400/1) بتاريخ 2020/8/21، بشأن التعديلات الصينية المقترحة على مشروع مذكرة التفاهم، وتم إدخال التعديلات على مشروع مذكرة التفاهم، وقامت الأمانة العامة بتعميمها على مندوبيات الدول الأعضاء بموجب مذكرتها رقم (5/3309/20) بتاريخ 2020/8/30، وتلقت الأمانة العامة في هذا الشأن ملاحظات بعض الدول الأعضاء على مشروع المذكرة، وقامت الأمانة العامة بإدخال هذه الملاحظات على مذكرة التفاهم، وإرسالها للجانب الصيني بموجب مذكرتها رقم (5/4597/20) بتاريخ 2020/11/26، لموافاتها بالرأي النهائي، حتى يتسنى تحديد موعد للتوقيع عليها. ولم تتلقى الأمانة العامة، حتى تاريخه، الرد النهائي من الجانب الصيني حول مشروع مذكرة التفاهم.

ثانياً: منندى التعاون العربي - الهندي:

في مجال التعليم والبحث العلمي:

- وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم 5/4031/20 بتاريخ 2020/10/19 إلى سفارة جمهورية الهند بالقاهرة، بشأن طلب افادتها بمدى استعدادها لعقد مؤتمر رؤساء الجامعات العربية والهندية، ولم تتلق الأمانة العامة أي رد في هذا الشأن، كما سبق وان تواصلت الأمانة العامة مع سفارة الهند بالقاهرة خلال 2019 ولم تتلقى رداً من الجانب الهندي حتى تاريخه، وتواصلت الأمانة العامة كذلك مع بعثتها في نيودلهي لمعرفة مدى استعداد الجانب الهندي لعقد المؤتمر المذكور أعلاه.

- وجهت الأمانة العامة مذكرة بتاريخ 2020/12/8، إلى مندوبية دولة الامارات العربية المتحدة، تفيدها بأخر مستجدات متابعة الأمانة العامة في هذا الشأن.

ثالثاً: التعاون العربي مع جمهورية البرازيل الاتحادية:

- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الثالث لآليات المشاورات السياسية على مستوى كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بجمهورية البرازيل الاتحادية، وجامعة الدول العربية، بتاريخ 2020/11/19، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، وذلك حول جائحة "كوفيد-19".

▪ استعرضت الأمانة العامة خلال الاجتماع التقرير المتخصص الذي أعدته حول الآثار الاجتماعية والإنسانية لجائحة "كوفيد-19". كما تم استعراض جهود المجالس الوزارية المتخصصة واللجان العاملة

في القطاع الاجتماعي، وفي مقدمتها مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والسكان والتنمية العرب، وكذلك اللجان المتخصصة في مجالات المرأة والأسرة والطفولة وحقوق الإنسان، وما صدر عن تلك الجهات من بيانات واستراتيجيات وخطط عمل هامة ترمي إلى تعزيز جهود الدول العربية، لاحتواء جائحة "كوفيد -19"، وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية.

■ استعرض الجانب البرازيلي من جانبه التداعيات الاجتماعية والإنسانية لجائحة "كوفيد -19"، والإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن.

■ في ضوء ما تقدم، تم التشاور حول القواسم المشتركة ووضع آليات للتعاون والتنسيق في هذا المجال وبما يخفف من التداعيات الاجتماعية والإنسانية لهذه الجائحة.

رابعاً: التعاون العربي مع الحكومة اليابانية:

- شاركت الأمانة العامة في المائدة المستديرة الثالثة التي تنظمها جامعة الدول العربية والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول "التعافي الاجتماعي والاقتصادي من فيروس كورونا المستجد"، بتاريخ 2020/12/10، عبر تقنية "فيديو كونفرانس".

■ قدمت الأمانة العامة ورقة عمل حول "دور مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والسكان والتنمية العرب، ولجان المرأة والأسرة والطفولة وحقوق الانسان"، لتعزيز جهود الدول العربية، الرامية إلى احتواء جائحة "كوفيد-19"، وتداعياتها الاجتماعية والإنسانية، وتم استعراض خطط العمل وعدد من التوصيات لتنفيذها في إطار التعاون القائم مع الحكومة اليابانية وضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

■ في ختام الاجتماع، تم التوافق على عدد من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها: تشكيل فريق عمل من الأمانة العامة والخبراء والمعنيين في الحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، للوقوف على آليات التعاون لتنفيذ البرامج والاستراتيجيات والخطط التي اعتمدها أجهزة جامعة الدول العربية، والتي تضم الوزراء وكبار المسؤولين والخبراء في الدول العربية، وبما يُمكن من المُضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في أبعادها الاجتماعية، بالإضافة إلى عقد اجتماع متخصص مع وكالة JICA والحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وغيرها من المجالات ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

البند السادس: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:

- قرارات الدورة (40) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عبر تقنية الفيديو كونفرانس": 2020/12/17).
- قرارات الدورة العادية الثانية للمجلس العربي للسكان والتنمية (عبر تقنية الفيديو كونفرانس": 2020/12/21).

(مجلد مستقل)